

الفصل السادس

ديموقراطية القنوات الفضائية

من إعلام الحملة إلى إعلام السوق

إن تقييم الدور الديمقراطي في الإعلام الفضائي لا يمكن فهمه إلا إذا وضعنا في اعتبارنا ارتباط هذا الدور بعدد من المتغيرات، التي ألقت بتأثيرها على هذا الدور بأبعاده ودلالاته المتنوعة، وأهم هذه المتغيرات:

١- ثورة الاتصال والمعلومات، حيث جرى تطور كبير في الربع الأخير من القرن الماضي، الذي تجسد في ذلك الاندماج الذي تم بين ظاهرتي انفجار المعلومات وثورة الاتصال^(١).

كان للتزاوج بين تكنولوجيا الحاسب والآلي وأقمار الاتصال الصناعية أثر مذهل في تطور وسائل الاتصال الفضائي^(٢)، وقد بدأ المعسكر الغربي تجاربه لإطلاق الأقمار الصناعية في عام ١٩٦٠م، عندما استخدم سلاح البحرية الأمريكي القمر الطبيعي كمحطة توسط لإرسال الإشارات والصور بين مدينتي واشنطن وجزيرة هاواي، وفي عام ١٩٦٢م أطلقت الولايات المتحدة أول قمر صناعي للاتصالات الفضائية وهو قمر تليستار Telstar وعن طريقه تحقق نقل أول برامج تليفزيونية بين الولايات المتحدة وشبكة اليورفيزيون وفي عام ١٩٦٤م، تكونت الرابطة الدولية لأقمار الاتصال (The International telecommunication satellite Consortium) والمعروفة باسم Intelsat، وضمت ١٢ دولة، وأطلقت الرابطة أول قمر صناعي لها باسم early bird في

عام ١٩٦٥م واستمر العمل به لمدة عام ثم أطلقت الرابطة بعد ذلك عدة أجيال من الأقمار الصناعية باسم Intelsat. والرابطة تضم الآن أكثر من مائة دولة، وتغطي أقمار الإنترسات كافة أنحاء الكرة الأرضية وتخدم حوالي ١٠٠ محطة أرضية في ٨٠ دولة^(٣).

أما تجارب ما كان يسمى بالمعسكر الشرقي في مجال إطلاق الأقمار الصناعية فقد بدأت في عام ١٩٦٠م. عندما تمكن الاتحاد السوفيتي السابق من نقل صور حية لرائد الفضاء الكس ليونيف من مركبة الفضاء Vostocke2 وفي عام ١٩٦٥م أطلق الاتحاد السوفيتي أول قمر صناعي باسم مولينا Molniya والذي مكن من الربط بين الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا وكوبا منغوليا، وفتحت عضويته لكافة الدول، وهو يشمل أقماراً صناعية تدور حول الأرض كل ١٢ ساعة متخذة مساراً مرتفعاً مقوس الشكل فوق نصف الكرة الشمالي، يخدم ٤٠ محطة أرضية، وقد أنشئ هذا النظام لمد خدمات الإرسال التلفزيوني إلى المناطق النائية في سيبيريا وآسيا الوسطى والتي كان يمكن الوصول إليها بالشبكات الأرضية بصعوبة بالغة، وبتكاليف باهظة. وقد أصبح بالإمكان بعد ارتباط شبكتي الانترسبوتنك تغطية جميع أنحاء العالم بالإرسال التلفزيوني^(٤).

وقد أتاح التطور التكنولوجي إمكانية إرسال البرامج التلفزيونية مباشرة إلى أجهزة الاستقبال عن طريق الاستعانة بهوائيات خاصة، بعد أن كان البث من الأقمار الصناعية يتطلب وجود محطات الاستقبال الأرضية، وبذلك أصبح إيجاد نظم تستخدم الأقمار الصناعية، التي بمقدورها أن تبث البرامج التلفزيونية لأجهزة الاستقبال في البيوت، في نفس اللحظة وفي جميع أنحاء العالم^(٥). إن ثلاثة أقمار صناعية على مساحة ٢٢,٣ ألف ميل فوق الأرض يمكنها الآن أن تغطي الكرة الأرضية بأسرها بالإرسال التلفزيوني الفضائي^(٦).

٢- تغيير النظام الإعلامي الدولي من السيطرة الثنائية إلى هيمنة القطب

الواحد، وذلك عقب انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية في التسعينات من القرن الماضي، حيث تحول هذا النظام من الطابع الثنائي، الذي يقوم على سيطرة النظامين الإعلاميين: الليبرالي الغربي والاشتراكي الشرقي إلى الطابع الأحادي، الذي يقوم على سيطرة نظام إعلامي واحد، وهو النظام الإعلامي الغربي الليبرالي، وهيمنة قطب واحد، هو الولايات المتحدة الأمريكية على ذلك النظام^(٧).

ومن المهم التأكيد على أن هذا التغيير قد أثر بعمق على دول العالم الثاني ودول العالم الثالث، حيث أدى إلى إعطاء قدر متزايد من الحرية لوسائل الإعلام في هذه الدول حتى تستطيع أن توائم أوضاعها الإعلامية مع طبيعة النظام الإعلامي الدولي الجديد، وهو نظام يقوم على الملكية الفردية لوسائل الإعلام وتعددتها^(٨).

٣- ضخ استثمارات هائلة في صناعة الاتصال الإعلام، التي أصبحت تحقق أرباحاً طائلة. وتزايد دور الملكية الخاصة وتراجع الملكية العامة لوسائل الإعلام، وخضوع العمل الإعلامي للمنافسة التجارية، وغلبة المواد الإعلامية الاستهلاكية، بحيث اضطر الكثير من مؤسسات الإعلام العامة إلى الدخول في منافسة مع المؤسسات الخاصة، حتى تحافظ على جماهيريتها وتأثيرها، بحيث بدأت تتنازل نسبياً عن توجهاتها الثقافية رغبة في الوصول إلى الجماهيرية، التي تؤهلها للمنافسة، وهو الأمر الذي أفقدها الكثير من مبررات وجودها كملكية عامة^(٩).

وقد ارتبط بتطور نمط الملكية، بداية انعتاق وسائل الإعلام من سيطرة الحكومة ورقابتها، كما حدثت تغييرات جذرية في كثير من المفاهيم الإعلامية وتطبيقاتها، وبدأ العالم يتحول تدريجياً من (إعلام الحملة) إلى (إعلام السوق)^(١٠).

رغم أن القمر الصناعي العربي (عربسات) أطلق في فبراير ١٩٨٥م، معلناً دخول العرب نادي الأقمار الصناعية، إلا أن الاستفادة من خدمات القمر في البث التلفزيوني الفضائي قد تأخر لأكثر من خمس سنوات بسبب الحساسيات والخلافات بين الدول العربية، حتى قامت مصر باستئجار القناة غزيرة الإشعاع لبث أول قناة فضائية مصرية في عام ١٩٩٠م، عقب غزو العراق للكويت ووجود قوات مصرية في حفر الباطن بالمملكة العربية السعودية، ضمن قوات التحالف استعداداً لتحرير الكويت ولما عرف بحرب الخليج الأولى.

٤- تزايد حدة المنافسة التي يواجهها الإعلام الفضائي من جانب العديد من القنوات الفضائية الأجنبية والعربية، وتوقع استمرار هذه المنافسة مع تدفق القنوات الفضائية الجديدة في الظهور على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي المشفرة والمفتوحة^(١١).

التجربة المصرية في البث الفضائي

تعتبر مصر - تاريخياً - أول دولة عربية تدخل عصر القنوات الفضائية، وقد بدأ البث الرسمي لهذه القناة التي أطلق عليها "الفضائية المصرية الأولى" Esci في ١٢ ديسمبر ١٩٩٠م، وفي سنتها الأولى اكتفت القناة ببث عدد محدود من الساعات ببرامج منتقاة من قنوات التلفزيون المصري الأرضية، ثم بدأت بعد ذلك في إنتاج برامج خاصة بها.

وفي أول يونيو ١٩٩٦م، بدأ البث الرسمي للقناة الفضائية المصرية الثانية esc2 والتي بدأت مشفرة، ثم تحولت إلى البث المفتوح بعد إطلاق القمر الصناعي المصري نايل سات.

وفي ٣١ مايو ١٩٩٤م كان قد بدأ البث الرسمي لقناة النيل الدولية Nile International T.V بعد أن ظلت تبث تجريبياً منذ ٦ أكتوبر ١٩٩٣، ويغلب عليها الطابع الإخباري.

وقد أطلقت مصر القمر الصناعي المصري الأول نايل سات في يوم ٢٨ أبريل ١٩٩٨م واستقر في مداره بنجاح يوم ٧ مايو، وبدء تشغيله في يوم ٣١ مايو من نفس العام، ويغطي (نايل سات ١) منطقة الخليج العربي بالكامل وسوريا وليبيا وتونس وبقية دول شمال أفريقيا حتى حدود الصحراء الكبرى والساحل الشمالي الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، وهو يحمل ٨٤ قناة تليفزيونية من

خلال ١٢ قناة قمرية، وعدد كبير من القنوات الإذاعية، ويصل عمر القمر ما بين ١٢-١٥ عاماً.

وفي ١٧ أغسطس ٢٠٠٠م أطلقت مصر قمرها الثاني نايل سات ٢ ويصل عمر القمر حوالي ١٦ عاماً، ويقدم الخدمات الإذاعية التليفزيونية والإنترنت والوسائط المتعددة، كما وفر عدداً أكبر من القنوات ويغطي كامل القارة الأوروبية وأجزاء كبيرة من آسيا وأفريقيا.

وقد مكن القمران مصر من تقديم خدمات فضائية للدول العربية والإفريقية والأجنبية، التي ترغب في المشاركة في هذا النشاط الإعلامي والاتصالي، كما يسر ذلك على المواطنين المصريين والعرب استقبال أكبر عدد من القنوات الفضائية، باستخدام أطباق وهوائيات متنوعة الأحجام مما يساهم في خفض تكلفة الاستقبال الفضائي للمواطنين، كذلك أتاح القمر فرصة لإقامة صناعة قمرية في مجال خدمة الأقمار الصناعية والبث الفضائي، حيث يجري تصنيع أجهزة استقبال البث الفضائي في مصر، كما فتح القمر مجالاً واسعاً أمام جيل جديد من المهندسين المصريين للتدريب بالمعاهد المتخصصة في أوروبا وأمريكا على مدى عامين قبل إطلاق القمر، ثم تحول القمر إلى بيت خبرة للتعليم والتدريب المهني في مجال الأقمار الصناعية ولكن أهم ثمار إطلاق القمر الأول والثاني هو ظهور القنوات الفضائية المصرية المتخصصة والقنوات الفضائية المصرية التعليمية، وقد بدأ البث التجريبي لقنوات النيل المتخصصة في ٣١ مايو ١٩٩٨ م، لكنها بدأت البث الفعلي في أكتوبر من نفس العام مع اختلاف زمني بين ظهور كل قناة وأخرى، وتضم القنوات المصرية المتخصصة باتحاد الإذاعة والتليفزيون، وأبرزها قناة النيل للأخبار والدراما والمنوعات والرياضية والأسرة والطفل، والثقافية، والمعلومات المرئية.

أما قنوات النيل التعليمية فهي تبث حوالي ١٠٠ ساعة يومياً، وتضم سبع

قنوات، وهي قناة النيل للتعليم الابتدائي، والإعدادي، والثانوي، والفني، واللغات ومحو الأمية، وقناة المعارف، وهناك بالإضافة إلى هذه القنوات، قناة النيل للتعليم العالي، وقناة المنار للبحث العلمي، وتطلق وزارة الصحة قناتين فضائيتين متخصصتين وهما قناة نورتيتي وقناة حورس، وقد كانت مصر تبث قنواتها الإقليمية الست على القمر الصناعي، وهو أمر أثار الجدل حتى صدر مؤخراً قرار بإيقاف بث القنوات المحلية على القمر الصناعي.

من المعروف أن قانون اتحاد الإذاعة والتلفزيون يقصر البث الإذاعي والتلفزيوني على الاتحاد، لذلك لم تعرف مصر الشبكات الإذاعية أو القنوات التلفزيونية الخاصة، مع استثناء فترة قصيرة في بداية القرن الماضي، عندما ظهرت بعض الإذاعات الخاصة التي سرعان ما أغلقت.

وبعد إطلاق القمر الصناعي المصري وجد تفسير مرن لقانون الاتحاد، ذهب إلى أن هذا القانون الذي يحتكر البث الإذاعي والتلفزيوني للدولة ممثلة في اتحاد الإذاعة والتلفزيون صدر قبل ظهور تكنولوجيا أقمار الاتصال الصناعية، وما نتج عنها من قنوات تلفزيونية فضائية، لذلك فهو لا يسري إلا على البث الأرضي فقط.

وبالتالي فقد سمح للقطاع الخاص أن يمتلك القنوات الفضائية، وهكذا دخل رأس المال المصري الفردي مجال العمل الإعلامي الفضائي، وسمح بظهور قنوات فضائية مصرية خاصة، ومنها قناتي دريم الأولى والثانية في ٣١ مايو ٢٠٠١م، وفي ذات التاريخ أيضاً ظهرت قناة المحور، وقناة مصر السياحية، التي توقفت بعد شهور لأسباب تمويلية، ثم قناة مزيكا الموسيقية، وقناة تميمة للتسويق، ثم ثلاث قنوات باسم ميلودي إحداها للأغاني العربية، والثانية للأغاني الأجنبية وثالثة للأفلام العربية وتبعها عدد آخر من القنوات الخاصة.

إن مصر تبث الآن ما يزيد عن ثلاثين قناة فضائية حكومية وخاصة، وهي

متاحة لأعداد تتزايد يوماً بعد يوم من المشاهدين المصريين، وهي ظاهرة تشكل طفرة بكل معنى الكلمة، ولكنها تطرح في الوقت نفسه العديد من التساؤلات المشروعة، ومنها:

هل أحسن الإعلام المصري استخدام هذا الكم الكبير من القنوات الفضائية المصرية؟ وهل نجح في أن يحقق من خلالها عائداً يليق بمكانة مصر وتاريخها الإعلامي؟

إن التقييم الموضوعي لتجربة مصر في الإعلام الفضائي يمكن أن نوجزه في الملاحظات التالية:

١- استلزم الدور المصري في الإعلام الفضائي إقامة بنية تحتية إعلامية، تتمشى مع تطور ثورة الاتصال والمعلومات، وكان من أهم ثمار هذا الدور إطلاق القمر الصناعي المصري: نايل سات ١ ونايل سات ٢ وما ارتبط بها من صناعات فضائية تمتد من المحطات الأرضية حتى إنشاء أجهزة الاستقبال المنزلي للقنوات الفضائية، وكذلك إنشاء مدينة الإنتاج الإعلامي، واستديوهاتها الحديثة. بالإضافة إلى تحديث الاستديوهات بمبنى التلفزيون في ماسبيرو، وما ارتبط بذلك من تطور لكافة تكنولوجيا الإنتاج التلفزيوني سواء في التقديم أو الإعداد أو الإخراج أو التصوير أو الديكور أو المونتاج أو في الهندسة الإذاعية. ولقد مهد إنشاء البنية التحتية الاتصالية الطريق لاحتضان مصر العديد من القنوات الفضائية العربية، التي جعلت من القاهرة مقراً رئيسياً لها، كذلك فقد افتتحت معظم القنوات الفضائية العربية والأجنبية، مكاتب رئيسية لها بالقاهرة، بحيث تحولت القاهرة إلى عاصمة للإنتاج الفضائي في المنطقة العربية.

٢- كذلك استلزم الدور المصري في الإعلام الفضائي إعداد كوادر إعلامية

مدرّبة، تعرف كيفية التعامل مع تكنولوجيا الاتصال والمعلومات الحديثة، في مختلف التخصصات، الإذاعية والتلفزيونية من خلال معهد الإذاعة والتلفزيون بالإضافة إلى استقدام العديد من الخبراء الإعلاميين الأجانب لنقل الخبرات الحديثة إلى شباب الإعلاميين المصريين، فضلاً عن إرسال عدد من البعثات للخارج وخاصة من المهندسين الإذاعيين للتدريب على التكنولوجيا الاتصالية الحديثة.

ولم يكن غريباً أن يكون جزءاً من الدور المصري في الإعلام الفضائي، قيام الإعلاميين المصريين بالعمل في القنوات الفضائية العربية والأجنبية، بل أن هناك قنوات عربية تكاد تقوم بالكامل على خبرة الكوادر الإعلامية المصرية، ومن النادر أن ترى اليوم قناة فضائية عربية خاصة أو عامة لا تستعين بالإعلاميين المصريين.

٣- لقد ساعد الإعلام الفضائي المصري بمشاركة الإعلام الفضائي العربي على تطوير عدد من الفنون الإذاعية والتلفزيونية، وفي مقدمة هذه الفنون فن الدراما، حيث أصبحت المسلسلات العربية قاسماً مشتركاً في معظم القنوات الفضائية المصرية والعربية وبعد أن كانت مصر لا تنتج قبل ظهور الفضائيات أكثر من عشر مسلسلات في العام، وصل عدد المسلسلات التي أنتجها القطاع العام والخاص المصري في عام ٢٠٠٩ م إلى ما يقرب من مائة مسلسل بلغ رأس المال المستثمر فيها أكثر من نصف مليار جنيه، كذلك حدثت نهضة في مجال الأغنية المصورة (الفديو كليب)، وزاد عدد المطربين والمطربات والمؤلفين والملحنين وما يرتبط بذلك من صناعات إعلامية وفنية كصناعات شرائط الكاسيت والفديو وأجهزة التسجيل وغيرها من الصناعات المغذية لهذه الفنون الإعلامية.

٤- يلاحظ كثرة أعداد القنوات الفضائية المصرية، والحكومية بالذات، وهو أمر غير معتاد في أكثر دول العالم بمختلف أنظمتها السياسية، والاهتمام بالكم تقليد مصري قديم في مجال الإعلام، حيث كانت مصر خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي ثالث دولة في عدد الشبكات الإذاعية بعد الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، ويتصور البعض أن الكثرة تعني التنوع والتعدد، فزيادة أعداد القنوات الفضائية، لا يوفر التعددية في الإعلام الفضائي، وذلك أن التعددية تعني ضرورة أن يتوفر لهذه القنوات قدر من التنوع والاستقلال بعضها عن البعض الآخر، فإذا لم يكن الأمر كذلك، فلن يكون التنوع سوى مظهر خارجي فقط، حيث تتحدث كافة القنوات الفضائية بصوت واحد، وتتنادي برأي واحد وإن كثر المعبرون عنه.

وقد أثرت زيادة أعداد القنوات الفضائية، التي أطلقتها مصر على مستوى ما يقدم في هذه القنوات من برامج وأفلام ومسلسلات وخدمات تليفزيونية أخرى، فالإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة لا تستطيع أن تغطي الاحتياجات الإنتاجية والتشغيلية والمالية لهذه القنوات، مما اضطر المسؤولين عن هذه القنوات إلى شغل ساعات الإرسال بألوان من البرامج والإنتاج المحلي والأجنبي غير المتميز فضلاً عن التوسع في ساعات البث المفتوح لملي الساعات في حوارات متكررة.

٥- إن اتحاد الإذاعة والتليفزيون الذي يملك القنوات الفضائية المصرية العامة، جهاز حكومي يمثل ملكية الدولة في الإعلام الإذاعي والتليفزيوني، والمعروف أنه إذا كانت ملكية الدولة للصحف مكروهة في كافة الدول الديمقراطية، إلا أن هذه الدول تسمح بملكية الدولة للإعلام الإذاعي والتليفزيوني، إلا أن ملكية الدولة في المجتمعات الديمقراطية لا تعني سيطرة الحكومة على هذا الإعلام، لذلك حرصت القوانين في هذه الدول على ضمان استقلال الخدمات الإذاعية

والتلفزيونية المملوكة للدولة عن الحكومة، وهو ما نراه في تجربة هيئة الإذاعة البريطانية B. B. C. واتحاد الإذاعة والتلفزيون الفرنسي، وفي كافة اتحادات الراديو والتلفزيون في دول غرب أوروبا وفي الهند. ثم امتد الأمر نفسه إلى دول شرق أوروبا أخيراً، وأعداد تتزايد يوماً بعد يوم في المجتمعات النامية في آسيا وأمريكا الجنوبية بل وفي أفريقيا كما هو الشأن في دولة جنوب أفريقيا، مع السماح في ذات الوقت للقطاع الخاص بحق البث الإذاعي والتلفزيوني، وتقوم فلسفة الدول الديمقراطية في هذا الشأن على أن الدولة تمثل المجتمع كله بكافة أحزابه وقواه السياسية والاجتماعية في حين أن الحكومة لا تمثل سوى حزب واحد من المواطنين، ولأن الحكومة متغيرة والدولة دائمة، وجب أن تعود ملكية وسائل الإعلام الإذاعي والتلفزيوني إلى الدولة، أي إلى جميع المواطنين، بحيث لا تستغل لمصلحة حزب واحد من المواطنين، لذلك تمتعت كافة الخدمات الإذاعية والتلفزيونية في هذه الدول الديمقراطية باستقلال كامل عن الحكومة، وبحرية تامة في تناول كافة قضايا المجتمع، بل كثيراً ما تختلف بعض الخدمات الإذاعية تلك مع الحكومة مثلاً حدث من خلافات بين هيئة الإذاعة البريطانية والحكومة البريطانية أثناء حرب فوكلاند، وأثناء حربي الخليج الأولى والثانية.

في مصر يلاحظ ضيق مساحة الحرية المتاحة أمام القنوات الفضائية المصرية، سواء في السياسات والقضايا والمشكلات الداخلية أو العربية أو الدولية، وهو الأمر الذي يحد من تأثير ونفوذ هذه القنوات المصرية في مواجهة قنوات فضائية عربية أخرى تمتعت لأسباب متعددة بمساحة أكبر من الحرية.

إن الدور المصري الإعلامي الفضائي وقدرته على التأثير في المنطقة العربية مرهون بزيادة مساحة الحريات المتاحة للقنوات الفضائية المصرية.

٦- لقد كشفت أحداث العدوان الإسرائيلي على غزة في عام ٢٠٠٨م عن وضع غريب للفضائيات، حيث تبين أن مصر تملك أكبر عدد من الفضائيات الحكومية والخاصة، ولكنها جميعاً لا تخاطب سوى المصريين في الداخل، أو العاملين منهم في الخارج، ولا توجد لمصر قناة فضائية عربية أو دولية تخاطب الشعوب العربية والأجنبية، وأن مصر في غمرة تمسكها بسياساتها الإعلامية القائمة على التضامن العربي، ونبذ المعارك الإعلامية العربية، تركت المشاهدين العرب فريسة لعدد محدود من الفضائيات العربية، التي بنت سمعتها على قدرتها على نقد الأوضاع العربية، وفي مقدمتها الأوضاع المصرية، وهو الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في سياسة مصر الإعلامية العربية، وأصبح من الضروري وجود قناة فضائية ذات طابع عربي، تخاطب كل المشاهدين العرب لا المصريين وحدهم. وأن تتمتع هذه الفضائية بمساحة كبيرة من الحرية في نقد الأوضاع العربية، ولم يعد مقبولاً، أن تبني معظم القنوات الفضائية العربية سمعتها ومصادقيتها على قدرتها على نقد الأوضاع في مصر، في حين تحرم الفضائيات المصرية من انتقاد الأوضاع في هذه الدول، وإذا كان من الصعب أن يقوم بهذا الدور فضائية مملوكة للدولة فمن الممكن أن تقوم به فضائية خاصة، تدعم بشكل مباشر، وغير مباشر من الدولة، كما هو الشأن بالنسبة لقناة الجزيرة القطرية أو قناة العربية السعودية، أو قناة العالم الإيرانية، أو قناة الحرة الأمريكية، أو قناة B. B. C البريطانية.

كذلك فمن المهم أن توفر لهذه القناة سواء كانت مملوكة للدولة، أو مملوكة للقطاع الخاص الإمكانيات المادية والبشرية، التي تمكنها من المنافسة، وفي مقدمة هذه الإمكانيات وجود العدد اللازم من المكاتب الخاصة، والمراسلين في كافة العواصم العربية والدولية، فمن الأمور اللافتة للانتباه أنه بعد مرور أكثر

من سبعين عاماً على إنشاء الإذاعة المصرية، وما يقرب من خمسين عاماً على إنشاء التلفزيون، ووجود أكثر من أربعين خدمة إذاعية، وثلاثين قناة تلفزيونية أرضية وفضائية ومتخصصة، لا يوجد لاتحاد الإذاعة والتلفزيون المصري مكتب خارجي واحد، في أي عاصمة عربية أو دولية، وأن أغلب مراسليه في الخارج ليسوا من كوادره الإعلامية!

٧- إن القول بوجود قناة فضائية دولية لمصر تتمثل في قناة النيل الدولية Nile T.V International يحتاج إلى مراجعة، وقد بدأ البث الرسمي لهذه القناة في ٣١ مايو ١٩٩٤م، بعد أن ظلت تبث تجريبياً من ٦ أكتوبر ١٩٩٣، بمعدل أربع ساعات يومياً منها ثلاث ساعات بالإنجليزية، وساعة باللغة الفرنسية، ثم أخذت تتوسع حتى صارت تبث لمدة ١٥ ساعة يومياً، وأضيف إليها خدمة باللغة العبرية في أول يناير ٢٠٠٢م، إن اكتساب الطابع الدولي لخدمة تلفزيونية ما، رهن بتوفر ثلاثة عوامل:

الأول: انتشارها عبر الحدود والحواجز، التي تفصل بين الدول.

الثاني: البث بلغة تسمح بالانتشار على النطاق العالمي، أو تقديم خدمات بلغات متعددة، تسمح للفضائية بالوصول إلى مشاهدين خارج نطاق حدودها الوطنية.

الثالث: قوة التأثير خارج الحدود الوطنية، وهي قوة نابعة من عمق المضمون، وتنوع المادة، بما يمكنها من تلبية الاحتياجات الإعلامية للمشاهدين.

ومن المهم توافر العناصر الثلاثة مجتمعة في القناة الدولية، بحيث إذا فقدت القناة عنصراً، منها فقدت طابعها الدولي.

وإذا ما حاولنا أن نطبق هذا المفهوم على قناة النيل الدولية، لوجدنا أنها تفتقد

إلى العنصر الثالث، المرتبط بقوة التأثير، وتلبية الاحتياجات الإعلامية للمشاهدين الأجانب.

وهناك العديد من الشواهد، التي تؤكد عدم فاعلية هذه القناة ومن المشكوك فيه تماماً وجود مشاهدين أجانب لها في أوروبا وأمريكا، خاصة أن برامجها تعتبر من الناحية التقنية والفكرية متخلفة كثيراً بالمقارنة بالخدمات التليفزيونية الوطنية في معظم دول أوروبا وأمريكا الشمالية، ويكفي لإدراك هذه الحقيقة أن العالم العربي لم يستطع حتى الآن أن يبث إذاعة عربية قومية باستثناء إذاعة صوت العرب في العهد الناصري، التي استطاعت أن تجمع حولها المستمعين العرب، في حين نجحت بعض الدول الغربية في إقامة خدمات إذاعية باللغة العربية، تمكنت من استقطاب الكثير من المستمعين العرب، مثل الخدمة العربية لصوت أمريكا، وإذاعة لندن العربية، وإذاعة مونت كارلو العربية، ثم هل نتصور عقلاً أن المشاهد الأوروبي أو الأمريكي يترك قنواته الوطنية في بريطانيا أو فرنسا أو ألمانيا أو الولايات المتحدة لمشاهد القناة المصرية الموجهة إليه.

إن المشاهد العربي يقبل على القنوات الغربية الدولية مدفوعاً بإحساسه بالنقص الهائل في الخدمات التليفزيونية التي تقدمها محطاته الوطنية، سواء كان هذا النقص راجعاً إلى التخلف التقني، أو القيود السياسية، فهل يعاني المشاهد الغربي من عقدة نقص مشابهة حتى يهرب من قنواته الوطنية إلى القنوات المصرية الموجهة.

التجربة العربية في البث الفضائي

بعد ظهور الفضائية المصرية بفترة قصيرة استأجرت المملكة العربية السعودية في نهاية عام ١٩٩٠م قناتي التلفزيون غزيرتي الإشعاع بالعرب سات وخصصتهم لبث قناتيها المحليتين إلى الفضاء^(١٢)، وبذلك كانت قناتيها الفضائيتين ليسا سوى امتداداً لقناتيها الأولى والثانية الأرضيتين، وفي منتصف عام ٢٠٠٤م، أطلقت السعودية قناة (الإخبارية) الفضائية بجانب قناة فضائية رياضية، وأصبح للسعودية أربع قنوات فضائية حكومية، تابعة لوزارة الإعلام السعودية، ويلاحظ أن معظم القنوات الفضائية العربية الحكومية الأولى ظهرت على النحو التي ظهرت به القناتين السعوديتين الأولى والثانية، أي مجرد بث القنوات الأرضية المحلية إلى الفضاء، فقد ظهرت القناة الفضائية الكويتية الأولى في الأول من أكتوبر عام ١٩٩٢م كامتداد للقناة الكويتية الأرضية الأولى، كما تعد القناة الفضائية الكويتية الثانية امتداد للقناة الكويتية الأرضية الثانية، وكذلك كان الشأن مع قناة أبو ظبي الفضائية في عام ١٩٩٦م والفضائية البحرينية في الأول من أكتوبر ١٩٩٦م، والفضائية القطرية في أوائل عام ١٩٩٣م، والفضائية العمانية في أوائل عام ١٩٩٣م، والفضائية السورية في يونيو ١٩٩٥م، والفضائية اللبنانية في عام ١٩٩٦م، والفضائية الأردنية في فبراير ١٩٩٣م، والفضائية الفلسطينية في ٦ يونيو ١٩٩٤م، والفضائية العراقية في ١٧ يوليو ١٩٩٣م، والفضائية اليمنية في الأول من سبتمبر ١٩٩٦م، والفضائية السودانية في الأول

من يونيو ١٩٩٥م، والفضائية التونسية في ٧ نوفمبر ١٩٩٢، والفضائية الجزائرية في الأول من أكتوبر ١٩٩٤م، والفضائية المغربية في ٣ مارس ١٩٩٣م، والفضائية الموريتانية في الأول من ديسمبر ١٩٩٤م، أما القنوات الفضائية العربية الخاصة فقد بدأت بظهور محطة مركز تلفزيون الشرق الأوسط MBCI التي بثت إرسالها من لندن في ١٨ سبتمبر ١٩٩١، وبذلك تعتبر أول قناة فضائية عربية خاصة، وبتمويل سعودي، وبعدها بفترة ظهرت MBC2 كقناة متخصصة في الدراما الغربية ثم أطلق مركز تلفزيون الشرق الأوسط قناته الإخبارية المتخصصة في ٢٠ فبراير ٢٠٠٣، وللمركز عدد آخر من القنوات المتخصصة أبرزها قناة MBC4 الرياضية، ومن العاصمة الإيطالية روما بدأت شبكة راديو وتلفزيون العرب الفضائية تبث عدداً آخر من القنوات الخاصة ذات التمويل السعودي بدءاً من ١٨ أكتوبر ١٩٩٣ وبتمويل سعودي خاص أيضاً ظهرت شبكة (أوربت) في ٢٥ مايو ١٩٩٤ من روما أيضاً.

وفي عام ٢٠٠٣ بدأ البث التدريجي لقنوات (روتانا) الفضائية وبتمويل سعودي أيضاً وبصدور قانون تنظيم وسائل الإعلام المرئي والمسموع في لبنان في عام ١٩٩٦م، بدأت تختفي بالتدريج حوالي ٥٠ محطة تلفزيون أرضية خاصة كانت قد ظهرت خلال فترة الحرب الأهلية اللبنانية التي استمرت منذ عام ١٩٧٥م وحتى عام ١٩٩١م، أما المحطات الجديدة التي رخص لها ببث قنوات أرضية وفق القانون الجديد ما لبثت أن قامت ببث قنوات فضائية جاءت امتداداً لمحطاتها الأرضية، ففي ٢٩ أكتوبر ١٩٩٣م بدء بث قناة المستقبل الفضائية وكانت امتداداً لمحطة تلفزيون المستقبل الأرضية، وهو ما حدث تقريباً مع الفضائية الدولية للمؤسسة اللبنانية للإرسال L. B. C وقناة المنار الفضائية، وقناة تلفزيون المر الفضائية وغيرها من القنوات الفضائية اللبنانية التي كانت في حقيقة الأمر امتداداً لمحطاتها التلفزيونية الأرضية وفي الأول من نوفمبر ١٩٩٦ بدأ بث قناة الجزيرة الفضائية من قطر ورغم أن إنشاء القناة تم

بمرسوم أميري وأن حكومة قطر هي الممول الرئيسي للقناة إلا أن إدارة القناة تصر على أن القناة مؤسسة مستقلة وأن دولة قطر يقتصر دورها على التمويل في حين أن إدارة القناة مستقلة تماماً ولها شخصية قانونية خاصة وتقوم على أسس تجارية، وقد توسع نشاط القناة بحيث أصبحت تبث عدداً آخر من القنوات الفضائية مثل الجزيرة الرياضية والجزيرة مباشر والجزيرة الدولية وغيرها.

وكان لدول المغرب العربي نصيب في بث القنوات الفضائية الخاصة ومن إبرازها القناة الفضائية المغربية 2M International التي بدأت البث في مارس ١٩٨٩ من مدينة الدار البيضاء بتشجيع حكومي، وقناة الأندلس الفضائية التي بدأت إرسالها في عام ١٩٩٨م ومن الغريب أن الجزء الأكبر من تمويلها سعودي بالإضافة إلى عدد من الممولين العرب في إقليم الأندلس بأسبانيا. وهناك قناة المستقلة التي انطلق إرسالها في عام ١٩٩٩م بتمويل من المعارضة التونسية، وهناك أخيراً قناة الساعة التي انطلق إرسالها في عام ٢٠٠٨م وبتنويل خاص وثيق الصلة بالحكومة الليبية.

وهناك بالطبع عشرات من القنوات الفضائية العربية الخاصة التي أضيفت إلى عشرات أخرى من القنوات الحكومية والتي تنوعت أشكالها واتجاهاتها ما بين قنوات عامة وأخرى متخصصة وأغلبها قنوات مفتوحة للجمهور العربي العام وبعضها مشفر يقدم خدماته بمقابل مادي، ونصل إلى السؤال الهام: هل أدت هذه القنوات إلى تزايد مساحات الديمقراطية في البلدان العربية أم ضيقت من هذه المساحة وفي هذا المجال يهمننا أن نسجل الملاحظات التالية على تجربة القنوات الفضائية العربية الحكومية والخاصة بشكل عام، وفيما يتعلق بقضية الديمقراطية بشكل خاص.

١- لا بد أن نعترف بأن ظهور القنوات الفضائية العربية قد قوبل بالمخاوف وأحياناً بالمقاومة الصريحة من قبل غالبية الحكومات العربية، وقد تمثل

ذلك مبكراً في وضع العديد من القيود أمام السماح بتملك المشاهدين في معظم البلدان العربية لأدوات استقبال (الدش) القنوات الفضائية الأجنبية قبل أن تظهر إلى النور أية فضائيات عربية، بل أن هذه المخاوف أو المقاومة قد عطلت المحاولات العربية للاستثمار في المجال القضائي، فقد تأخر مشروع إنشاء القمر العربي (عربسات) ما يقرب من عشرين عاماً، فقد أقر في عام ١٩٦٧م. في حين لم ير النور إلا في عام ١٩٨٥ م، ثم ظل منذ إطلاقه في عام ١٩٨٥م معطلاً عن أداء دوره الإعلامي الفضائي حتى عام ١٩٩٠م حين استأجرت مصر القناة غزيرة الإشعاع لبث أول قناة فضائية مصرية لمخاطبة قواتها المشاركة في معركة تحرير الكويت.

وإذا بحثنا في طبيعة هذه المخاوف فلم يكن سببها رفض لمستحدث تكنولوجيا ينقل العرب إلى عصر الفضاء، بقدر ما كانت مخاوف مما يمكن أن تفتحه هذه التكنولوجيا من أبواب جديدة للتعبير وما يرتبط بها وينتج عنها من تأثير، لقوى وتيارات سياسية وثقافية وعرقية ودينية، وهو الأمر الذي يتصادم مع الطابع السلطوي الغالب على معظم الأنظمة العربية.

وقد ضاعف من عنف هذه المخاوف ما تردد وقتها (واتضحت صحته) أن هذه التكنولوجيا الإعلامية الفضائية الجديدة غير قابلة للرقابة أو المنع أو التثبيث.

٢- لوحظ مع بداية البث الفضائي العربي اندفاع العديد من الحكومات العربية في إنشاء قنوات فضائية بتمويل حكومي مباشر بحيث لم يمر وقت طويل حتى أصبح لكل دولة عربية قناة فضائية رسمية تعبر عنها وتعكس سياستها وترسم صورتها أمام الشعوب العربية، ثم تطور الأمر بحيث أصبح لكل دولة عربية عدة قنوات فضائية حكومية وتسابقت

الدول العربية في هذا المجال بحيث أصبحت إعداد القنوات الفضائية التي تملكها كل دولة مصدر فخر لها واعتبرها البعض مؤشراً على تقدمها في هذا المجال، رغم أن أكثر هذه الفضائيات العربية الحكومية تكاد تكون صورة كربونية من قنواتها التلفزيونية الأرضية، ولم يزد دورها على مجرد أداة إعلامية للتعبير عن سياسة الدولة أو الحكومة والدفاع عن مواقفها وفي حقيقة الأمر فإن دورها كان أقرب إلى الدعاية منه إلى الإعلام.

ولا يرجع هذا الوضع إلى نمط ملكية الدولة لهذه القنوات الفضائية، وإنما إلى الإشراف الحكومي المباشر عليها، ذلك أن ملكية الدولة لجانب من الإعلام الإذاعي والتلفزيوني الأرضي أو الفضائي، موجود في العديد من المجتمعات الديمقراطية، التي تحرص على ضمان استقلال وسائل الإعلام الإذاعي عن سيطرة الحكومة رغم ملكية الدولة لها.

وهذا الوضع مفتقد في كافة البلدان العربية، بحيث أن ملكية الدولة لوسائل الإعلام الإذاعي والتلفزيوني يتم تحت إشراف الحكومة المباشر، وهو ما يترجم عملياً باستئثار الحكومة بتوجيه وسائل الإعلام الإذاعي والتلفزيوني للتعبير عن سياساتها وحرمان كافة القوى الأخرى في المجتمع من حق التعبير عن مواقفها من خلال هذه الوسائل.

وبالطبع فإن بعض الحكومات العربية الأكثر تطوراً قد تسمح في بعض الحالات القليلة بالرأي الآخر في بعض برامجها التي تبثها في قنواتها التلفزيونية الأرضية أو قنواتها الفضائية، ولكن يظل هذا الأمر استثناءً مرهون بإرادة الحكومة إن شاعت سمحت به وإن شاعت حبيته مستندة في ذلك إلى تشريعات إعلامية تمنح الحكومات احتكار البث الإذاعي والتلفزيوني الأرضي، وتمنعه عن غيرها من المواطنين، وقد يمتد هذا الاحتكار الحكومي إلى البث

الفضائي في عدد كبير من البلدان العربية، وحين سمح للقنوات الفضائية الخاصة في مصر بالبث تم ذلك عبر تفسير مرن للقانون اعتمد على أن القانون الذي منح اتحاد الإذاعة والتلفزيون الحكومي وحده حق البث الإذاعي والتلفزيوني لم يكن البث الفضائي قد ظهر بعد، ورغم ذلك أرغمت هذه القنوات الفضائية الخاصة أن تعمل من داخل المنطقة الحرة، وأن تحصل على ترخيصها مما سمي بالمنطقة الإعلامية الخاصة!

وما زالت غالبية الدول العربية تحظر إصدار تراخيص لبث القنوات الفضائية الخاصة مما اضطرها لأن تبث من داخل المناطق الحرة بمدينة الإنتاج الإعلامي في مصر ومدينة دبي الإعلامية والمنطقة الحرة بعمان وبيروت وغيرها، في حين أثر البعض الآخر البث من خارج الوطن العربي في لندن وباريس وروما وغيرها.

٣- يلاحظ التزايد المستمر لإعداد القنوات الفضائية العربية الخاصة، وهي ظاهرة إيجابية، ويفترض أن تؤدي كما حدث في المجتمعات الغربية إلى تدعيم التعددية والتنوع واتساع مساحات حرية التعبير والرأي.

وقد أفاض الكثيرون في الحديث عن الدور الحيوي الذي لعبته الفضائيات العربية الخاصة في زيادة مساحات الحرية وإتاحتها فرصة التعبير للرأي الآخر، وقد بالغ البعض في توصيف هذا الدور إلى الحد الذي قالوا فيه إن الفضائيات قد أدخلت الديمقراطية إلى العالم العربي.!

ومع اعترافنا بالدور الهام الذي لعبته الفضائيات العربية العامة والخاصة في تكوين رأي عام عربي حول الكثير من القضايا التي واجهتها الأمة العربية في السنوات العشر الأخيرة، إلا أن دورها الديمقراطي يحتاج إلى مناقشة.

ولعل أول ما يواجهنا في هذا الأمر حقيقة أن الكثير من القنوات الفضائية الخاصة يتم بتمويل حكومي مباشر أو غير مباشر، وليس سراً أن العديد من

شيكات القنوات الفضائية العربية الخاصة، والتي تضم كل شبكة منها العديد من القنوات الفضائية المتنوعة مملوكة لبعض أفراد الأسر الحاكمة في البلدان العربية أو لكبار المسؤولين فيها، والكثير من هذه الشيكات والقنوات تتفق أكثر من دخلها ولعل ذلك السبب في أن الكثير من هذه الفضائيات لا تنتشر ميزانياتها السنوية لكي يتعرف جمهور المشاهدين على نفقاتها ومداخلها!!.

والمتتبع لمحتوى مضامين ما نقدمه هذه القنوات الفضائية في برامجها لا يخرج بعيداً عن سياسات ومواقف الدول التي ينتمي إليها أصحابها، وهي لا تختلف كثيراً عن القنوات الفضائية الحكومية التي تبثها بلدانها إلا في تحررها من بعض القيود البروقراطية بما يسمح لها بالإنفاق الزائد على الإبهار الفني والجودة الإنتاجية، إضافة إلى قدر من المرونة في البرامج الفنية والاجتماعية لا تسمح به طبيعة البلدان المحافظة لقنواتها الحكومية الأرضية أو الفضائية.

وهناك القنوات الفضائية العربية الخاصة المملوكة لبعض رجال الأعمال العرب، ونحن نعرف الطبيعة الخاصة للرأسمالية العربية، فأغلبها مصدرها يأتي من التعامل مع الحكومات العربية التي تملك كافة الثروات الطبيعية في بلدانها، فمصالح الرأسمالية العربية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالحكومات العربية، لذلك كان من الطبيعي أن تبعد هذه القنوات الفضائية الخاصة عن الشأن السياسي والتركيز على القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفنية والرياضية، بدليل أن معظم هذه القنوات لا يقدم أية خدمات إخبارية أو برامج سياسية، وفي الحالات الخاصة أو الأحداث الهامة التي تضطر فيها هذه القنوات إلى معالجة الشأن السياسي فهي تلتزم التزاماً كاملاً بالدفاع عن مواقف حكومات بلدانها.

٤- هناك حالة خاصة لقناة الجزيرة تحتاج إلى تحليل وتفسير وتقييم، خاصة مع وجود استقطاب مع هذه القناة وضدها في ذات الوقت بين عدد كبير من المشاهدين فالمؤيدين لفضائية الجزيرة يدعون أنها فتحت أبواب

الحريات الإعلامية في الوطن العربي، وأنها حرصت على تقديم الرأي والرأي الآخر ودفعت ثمناً غالياً لذلك في العديد من العواصم العربية تمثل في إغلاق بعض مكاتب القناة، أو توقيف ومحاكمة عدد من مراسليها، إضافة إلى ازدياد أعداد الدعاوي القضائية ضد القناة في العديد من الأقطار العربية.

وقد ادعى المسؤولون عن فضائية الجزيرة أنها رفعت سقف الحرية الإعلامية في الوطن العربي إلى حدود لا نهائية، وأن القناة رغم تمويلها من دولة قطر إلا أنها مستقلة تماماً في تحديد سياستها الإعلامية وفي تنفيذها، وأن أداء القناة الإعلامي يتم وفقاً للمعايير المهنية وحدها.

المختلفون مع قناة الجزيرة يدعون أن القناة شأنها شأن غيرها من وسائل الإعلام الجماهيري تلتزم بسياسة من يملكها، وهي مملوكة بالكامل لحكومة قطر وبالتالي فهي لا تمتلك إلا الالتزام بالسياسة التي تحددها لها الحكومة القطرية.

ومن المعروف أن الحكومة القطرية بعد التغيير الذي أتى بأمر قطر الحالي، تبنت سياسة جديدة تقوم على قيام قطر بدور سياسي فاعل على المستوى الإقليمي والدولي وهو الأمر الذي استتبع إيجاد أداة إعلامية تساعد على أداء هذا الدور السياسي الجديد وكان إنشاء قناة الجزيرة لكي تؤدي هذا الدور، وقد نجحت القناة في مهمتها بحيث تخطي دورها وشهرتها في عدد من الحالات دور وشهرة دولة قطر ذاتها.

ومن الإنصاف الاعتراف بالدور المتميز الذي قامت به قناة الجزيرة في التعبير عن الرأي والرأي الآخر في كثير من الأقطار العربية وعلى مستوى الوطن العربي كله، وفي كشفها لكثير من القضايا المسكوت عنها في معظم وسائل الإعلام العربية الحكومية، وقد ساعدها على تحقيق ذلك كله حسن اختيار الكوادر الإعلامية العربية العاملة بالقناة والذين تميزوا بالكفاءة المهنية وارتفاع

مستوى الحرفية، ولكن تظل مشكلة قناة الجزيرة أنها لا يمكن إلا أن تكون جزءاً من النظام الإعلامي القطري، وهو للأسف نظام سلطوي، فقانون الإعلام القطري، مازال يعطي للسلطات الإدارية حق محاسبة ومعاينة وسائل الإعلام، كذلك يمنع هذه الوسائل من نقد نظام الحكم في الإمارة، وكذلك يمنع نقد الحاكم، كما أنه يمنع المواطنين من إنشاء خدمات إذاعية أو شبكات تلفزيونية ويجعل هذا الحق حكراً على الحكومة، كذلك لا يسمح بإصدار تصاريح بإنشاء قنوات فضائية خاصة على أرض قطر، والنظام الإعلامي القطري انعكاس للنظام السياسي القطري، حيث لا يسمح بوجود أحزاب سياسية وبالتالي لا توجد انتخابات برلمانية، والحكومة مسئولة أمام أمير البلاد وليست كما هو الشأن في الدول الديمقراطية أمام البرلمان.

نخلص من ذلك أن قناة الجزيرة استثناء من القاعدة في دولة قطر، وهي موجودة ومستمرة مادامت هناك رغبة ومصلحة للنظام الحاكم في ذلك، فإذا ما تغيرت النظرة أو المصلحة، فلن يكون لهذه الفضائية المميّزة وجوداً!

إن أهمية الجزيرة يعود إلى قدرتها على نقد الأوضاع في كافة الأقطار العربية- ماعدا قطر بالطبع- وهو أمر غير متوفر في غيرها من القنوات الفضائية العربية لأسباب ومصالح وسياسات متعددة، وهو أمر يذكرنا بتجربة إذاعة (صوت العرب) المصرية في العصر الناصري حين كانت تتفرد بنقد الأوضاع في كافة الأقطار العربية، وكان لها نفوذ على الشعوب والحكومات العربية أكثر بكثير مما هو لقناة الجزيرة الآن، ولم يكن هذا النفوذ أو ذاك دليلاً على ديموقراطية صوت العرب أو الجزيرة، فالاثني ينتميان إلى نظام إعلامي سلطوي، وإنما اكتسبا نفوذهما على النطاق العربي نتيجة المساح لهما بنقد أوضاع البلدان العربية، وبالطبع لم يكن لصوت العرب أن يجروا على نقد النظام الناصري، كما لا تجروا الجزيرة الآن على نقد نظام الحكم في قطر.

وثيقة البث الفضائي العربي

في عام ٢٠٠٨ طرح قطاع الإعلام والاتصال بجامعة الدول العربية على مجلس وزراء الإعلام العرب، مشروعاً وقفت وراءه مصر والمملكة العربية السعودية باسم "وثيقة تشريعات البث الفضائي العربي"^(١٣) بهدف معالجة السلبيات التي أسفرت عنها تجربة القنوات الفضائية العربية، وقد أثار الإعلان عن مشروع الوثيقة ردود أفعال سلبية وخاصة من ممثلي العديد من القنوات الفضائية الخاصة، فضلاً عما كشف عنه النقاش العلني للوثيقة من رفض قطاعات مؤثرة من النخبة العربية الإعلامية والسياسية لبعض ما ورد بالوثيقة، ولكن أخطر ما كشفت عنه ردود الفعل هو اعتراض عدد من الدول العربية على فكرة الوثيقة من الأساس مثلما فعلت دولة قطر، وتحفظ دول أخرى على العديد من بنود الوثيقة مثلما أعلنت لبنان، وقد انتهى الأمر كالعادة بحل توفيقي اتخذته مجلس وزراء الإعلام العرب باعتماد الوثيقة، كوثيقة استرشادية غير ملزمة لمقدمي خدمات البث الفضائي، كذلك اتخذ المجلس قراراً بإنشاء مفوضية للإعلام العربي بهدف إعداد لوائح تنظم العمل الإعلامي بشكل عام والإعلام الفضائي بشكل خاص، ولم يحدد القرار ماهية هذه المفوضية ولا مهامها، كما لم يتطرق إلى آليات عملها، وترك ذلك كله لحوار مستقبلي بين الدول العربية، وقد جاء طرح فكرة المفوضية الإعلامية العربية استرشاداً بنظام المفوضية الأوروبية European Commission وهي الذراع التنفيذي للاتحاد الأوروبي، مع

ملاحظة الفارق الكبير بين الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، فالأول يجمع بين إرادات الدول، كما أنه يمثل الشعوب عبر البرلمان الأوروبي المنتخب في حين أن جامعة الدول العربية تجمع الحكومات بدون أي تمثيل لشعوبها.

وقد تضمن مشروع وثيقة تشريعات البث الفضائي العربي، مقدمة بعنوان الهدف من التشريع و ٢٧ مادة وزعت على سبعة محاور شملت تعريفات، ونطاق تطبيق القانون، والقواعد العامة المنظمة لخدمات البث الفضائي العربي، والتراخيص، وحقوق هيئات البث الفضائي، والجهاز العربي للبث الفضائي، والالتزام بأحكام الوثيقة وتقرير العقوبات.

ويمكن ن نسجل على الوثيقة الملاحظات التالية:-

١- من حيث المبدأ فإن الباحث المدقق يختار في تقييمه للكثير من مواد هذه الوثيقة، فهو يجد نفسه متفقاً معها في النصف الأول من المادة، ويختلف معها في النصف الثاني منها، وهو أمر يتكرر مع معظم مواد الوثيقة، خذ مثلاً لذلك المادة الأولى التي تحدد بشكل عام أهداف الوثيقة حيث يقول الجزء الأول من نص المادة: "تهدف هذه الوثيقة إلى تنظيم البث الفضائي وإعادة البث الفضائي واستقبال البث الفضائي العربي، وكفالة احترام الحق في التعبير عن الرأي وانتشار الثقافة وتبادل الحوار الثقافي من خلال البث الفضائي". إلى هنا الكلام مقبول ولا خلاف عليه فإذا انتقلنا إلى تكملة المادة لوجدنا النص التالي: "وضع تنظيمات وتشريعات وضوابط موحدة كفيلة بضبط البث الفضائي العربي".

والخلاف مع هذا الجزء الأخير من نص المادة الأولى من الوثيقة يقوم على عدة اعتبارات لعل من أهمها أن جامعة الدول العربية ومجلس وزراء الإعلام العرب ليس من حقه حسب موثيق ومقررات الجامعة العربية نفسها أن يضع أية تنظيمات أو تشريعات أو ضوابط بضبط البث الفضائي، فهذه من وظائف

المجالس التشريعية بكل دولة عربية، أضيف إلى ذلك أن وضع تنظيمات وتشريعات وضوابط موجودة لكل الدول العربية أمر لا يتمشى مع اختلاف النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في كل دولة عربية واختلاف مراحل التطور بين العديد من المجتمعات العربية فما يصلح من تشريعات وضوابط في دولة ملكية قد لا يصلح في دولة تبني النظام الجمهوري، وما يلائم مجمع محافظ قد لا يصلح لمجتمع متحرر وما قد يقبله المجتمع المدني في بلد عربي قد لا يقبله مجتمع مدني في مجتمع عربي آخر، ثم أن المجتمعات العربية ليست على مستوى واحد من التطور الديمقراطي، فهناك مجتمعات عربية بها أحزاب سياسية وصحف معارضة في حين توجد مجتمعات عربية أخرى لا تعترف بالأحزاب أو الحياة النيابية أو بالصحافة المعارضة.

٢- يلاحظ أن بعض المصطلحات المستخدمة في تحديد المجالات التي يجوز فرض القيود عليها واسعة وفضفاضة بحيث يمكن أن تتيح للحكومات فرض السرية على الكثير من أنواع المعلومات والأفكار والآراء. فالمادة الرابعة من الوثيقة تتحدث عن القواعد العامة المنظمة لخدمات البث الفضائي العربي ومنها "علانية وشفافية المعلومات"، ومنها "عدم التأثير سلباً على السلام الاجتماعي والوحدة الوطنية والنظام العام والآداب العامة".

٣- هناك بعض المواد التي تتصادم مع بعض الثوابت العربية، فالمادة السادسة من الوثيقة تقول: "الامتناع عن التحريض على الكراهية"، و "الامتناع عن بث كل شكل من أشكال التحريض على العنف" والاقتباسيين الأخيرين يثيران تساؤلاً مشروعاً: هل يمكن مطالبة بعض الفضائيات الفلسطينية بشكل خاص والعربية بشكل عام بالامتناع عن التحريض على كراهية الاحتلال الإسرائيلي والممارسات الإسرائيلية

في الأراضي العربية المحتلة؟ وهل يمكن مطالبة الفضائيات الفلسطينية والعربية بالامتناع عن بث كل شكل من أشكال التحريض على العنف ضد المحتل الإسرائيلي وفي مقدمتها المقاومة المسلحة؟

٤- تنص المادة السابعة من الوثيقة على: "الالتزام بالموضوعية والأمانة، واحترام كرامة الدول والشعوب وسيادتها الوطنية، وعدم تناول قادتها أو الرموز الوطنية والدينية بالتجريح.

وتعاني هذه المادة من الألفاظ الفضفاضة غير المحددة مثل لفظ "التجريح"، وكان بفضل استخدام الألفاظ والمصطلحات القانونية المستخدمة في مثل هذه الحالات مثل السب والقذف، أما اصطلاح التجريح فيمكن تطويره لمنع الكثير من أشكال النقد الذي يوجه للقادة أو الرموز الوطنية والدينية.

٥- في المادة التاسعة تطالب الوثيقة "بالتقيّد بجداول زمنية يتم وضعها من قبل لجنة مختصة بالرقابة على محتويات البرامج" وهو منطق يقوم على فرض رقابة سابقة أو لاحقة على البث، والرقابة بكافة أشكالها مجرمة في كافة المجتمعات الديمقراطية، كما أن الكثير من قوانين الإعلام والمطبوعات في البلدان العربية قد تخلصت من فكرة الرقابة واعتبرت ذلك تطوراً مهماً في نظامها الإعلامي.

٦- وفي المادة الثالثة عشر تقول الوثيقة: "التقيّد بالتعليمات والضوابط التي تضعها المفوضية في حالات الطوارئ والكوارث"، وهو منطق يعطي الحكومات فرض قيود وضوابط استثنائية على منح التراخيص أو سحبها أو على عمليات البث الفضائي بحجة حالات الطوارئ، في حين يطالب الرأي العام في الدول العربية المطبق فيها قانون للطوارئ بضرورة إلغاء مثل هذه القوانين والاكتفاء بالقوانين العادية الكفيلة بمعالجة أية أحداث طارئة مع احترام حقوق المواطنين وحرياتهم.

٧- وفي المادة الثانية والعشرين من الوثيقة والتي تتحدث مع غيرها من المواد عن مهمات الجهاز العربي للبت الفضائي تقول الوثيقة: "اعتماد التدابير الإدارية اللازمة لمواجهة حالات المخالفة الواردة بهذه الوثيقة التشريعية"، وهو منطق يقوم على وجود تدابير إدارية لمحاسبة المخالفين أو المتجاوزين، وهو منطق لم يعد معمولاً به في أية دولة ديمقراطية، حيث لا يجوز للسلطات الإدارية مهما بلغ مستواها محاسبة الإعلاميين، فالقضاء وحده هو المنوط بمحاسبة الإعلاميين، بجانب المحاسبة المهنية التي تتولاها الأسرة الإعلامية ممثلة في نقاباتها المهنية، وعلى سبيل المثال فالقانون رقم ٩٦ لعام ١٩٣٦ بشأن تنظيم الصحافة في مصر يقصر محاسبة المتجاوزين من الصحفيين للقضاء وحده، أما المحاسبة المهنية فتختص بها نقابة الصحفيين وحدها، وليس من حق أي سلطة إدارية في مصر محاسبة الصحفي، ومثل هذا الوضع موجود في عدد من البلدان العربية مثل لبنان والأردن واليمن وتونس والمغرب. وكان المتوقع أن تنحاز الوثيقة إلى تدعيم التشريعات الإعلامية في البلدان العربية التي سارت أشواطاً معقولة في طريق الديمقراطية لا أن تتبنى التشريعات السلطوية.

٨- أن الروح السلطوية للوثيقة تظهر بشكل أكثر وضوحاً في المادة السابعة والعشرين التي تنص على الآتي:

"تلتزم الدول الأعضاء بوضع النصوص العقابية في تشريعاتها الداخلية عن انتهاك أحكام هذه الوثيقة من قبل المخاطبين بأحكامها، وبصفة خاصة هيئات البث الفضائي وإعادة البث الفضائي ومقدمي خدمات البث الفضائي التابعة الموجودة على أراضيهم، ولو كانت تعمل من خلال مناطق خاصة أو مناطق حرة وحتى لو كانت تخضعها لتشريعات خاصة بهذه المناطق أو غيرها من

التشريعات" فالوثيقة بهذا النص تحاول أن تلغي كل ما تحقق في عدد من الدول العربية في مجال حرية الإعلام عن طريق إقامة مناطق إعلامية حرة أو خاصة، حيث منحت هذه المناطق حريات لا تتيحها القوانين للإعلام الوطني داخل البلاد، وهو الأمر الذي حدث في مصر ودبي والأردن ولبنان.

٩- أما الجزء الأخير من نص المادة السابعة والعشرين وهي المادة الأخيرة في الوثيقة فتنص:

"وفي جميع الأحوال ومتى ما رصدت السلطات المختصة بالدولة العضو التي منحت السلطة المختصة بها الترخيص أو تم إبلاغها بأي مخالفة لأحكام القانون الداخلي أو الأحكام الواردة بهذه الوثيقة فإنه يحق لها سحب ترخيص المخالف أو عدم تجديده أو إيقافه للمدة التي تراها مناسبة" وهذا النص نموذج صارخ للنظام الإعلامي السلطوي الذي لم يعد يعامل باحترام في أي بلد في العالم، بل أن النظم السلطوية تحرص على أفكار طبيعتها السلطوية بشتى الطرق، إذ لم يعد من حق السلطات الإدارية مهما بلغ مستواها في الدول الديمقراطية أن تغلق أو توقف إصدار أو بث أي وسيلة إعلامية، بل أن الدول العريقة في الديمقراطية لم تعد تعطي القضاء هذا الحق أيضاً، ذلك أن إصدار أو بث أي وسيلة إعلامية أصبح اليوم حقاً من حقوق الإنسان الطبيعية تماماً مثل الماء والهواء، وليس من حق أي سلطة أن تحرم المواطن من حقوقه الطبيعية سواء في ذلك السلطة التنفيذية أو التشريعية أو القضائية، وإذا حدث تجاوز أو خطأ أو حرية من وسيلة إعلامية ما، فالحل ليس معاقبة الوسيلة وإنما معاقبة من ارتكب التجاوز أو الخطأ أو الجريمة، تماماً مثلما يحدث حين ترتكب جريمة عن طريق سيارة الذي يحاسب هو قائد السيارة وليست السيارة! ومن الغريب أن هذا النص يتعارض مع الدستور المصري ومع أحكام القضاء المصري الذي يحرم غلق أو إيقاف أي صحيفة، وعندما أصدرت محكمة أول درجة حكماً بإيقاف جريدة النبا بسبب

قضية تتعلق بالوحدة الوطنية، فإن محكمة الاستئناف ألغت الحكم وأعدت إصدار الجريدة مؤكدة حكماً تاريخياً بعدم جواز غلق الصحف بالطريق الإداري أو عن طريق القضاء فهي حق من حقوق الإنسان المصري الطبيعية.

كذلك فإن هذا النص يأتي مخالفاً لتطلعات كثير من الإعلاميين العرب الذين يسعون إلى إيجاد تشريعات تسمح للمواطن أن يصدر ما يشاء من وسائل إعلام جماهيرية دون ربط هذا الحق بموافقة السلطة الحاكمة، كما هو سائد في جميع المجتمعات الديمقراطية.

هوامش الفصل السادس

- 1- Sonshine. Victoria: Communication Key to globalization. Longman. London. Newyork. 2005. p.p. 217- 223.
- 2- Fortner. Robert: International Communications: Louisianan state University Press. U. S. A. 2007. p.p. 64- 69.
- 3- Kishan. Daya: International Communication: Continuity and change A pelican Book. London. 2008. p.p. 17- 22.
- 4- Mody. Bella: International and Development Communication. Aleden Press London. 2003. p.p. 82- 87.
- 5- Mcphall. Thomasl: Global Communication. Auyn and Brocon. London. 2002. p.p. 72- 83.
- 6- Hafez. Kai: The myth of Media Globalization. Cambridge. M. K. 2002. p.p. 162- 168.
- 7- Brand. Stewart: The whole Earth network and the Rise of Digital Utopianism. University of Chicago Press. U. S. A. 2006 p.p. 320- 328.
- 8- Crack. Angela: Global Communication and Transnational public spheres. Palgrave Macmillan. Newyork. 2008. p.p. 216- 221.
- 9- Lonham. Batra: Digital Freedom. Row man and Littefield. London, Newyork. 2008. 207- 212.
- 10- Bybee. Keith: Polictic and the Media. Stanford University Press U. S. A 2007 p.p. 132- 137.

١١- الشريف. سامي: الفضائيات العربية- دار النهضة العربية- القاهرة- ٢٠٠٤- ص ٤١، ٤٢.

١٢- قطاع الإعلام والاتصال: مشروع وثيقة تشريعات البث الفضائي العربي- جامعة الدول العربية- القاهرة- ٢٠٠٨م.